وليد سالم*

إعادة النظر في الحاضر الاستعماري- استمرار المشروع الاستيطاني الاستعماري من خلال الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل

ملخص

يجادل هذا المقال بأن الحاضر الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي يتجسد في دولة استيطانية استعمارية، وتحدد الورقة الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لهذه الدولة، والأدوات المختلفة التي تستخدمها في طريقها إلى الإكتمال مثل مزج الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الداخلي في التعامل مع الفلسطينيين داخل إسرائيل، واستخدام أدوات الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري والاحتلال الحربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. تنظر هذه المادة حول كيفية استمرار المشروع الاستعماري الاستيطاني من خلال الدولة الاستيطانية الاستعمارية من خلال المقارنة مع حالات استيطانية استعمارية أخرى، وتسعى لتحرير الدراسات الاستعمارية الاستيطانية من الاختطاف من قبل رواية «ما بعد الاستعمار» المضمرة في كتابات فيراسيني ويفتاحيل وغوردون، وهي الرواية المضللة في حالة إسرائيل.

مقدمة

في مقاله في مجلة الدراسات الفلسطينية عام ٢٠١٣، يقدم لورينزو فيراسيني (فيراسيني، ٢٠١٣ أ) أحد تحليلاته للوجود الإسرائيلي في فلسطين. يقترح فيراسيني أن هذا الوجود يمكن وصفه بأنه «نموذج سيطرة استيطاني – استعماري ناجح داخل دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. وقد حدث تحول في هذا النموذج نحو الاحتلال عام ١٩٦٧. بناء على أطروحة دكتوراه

* أستاذ مساعد - معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث.

لم يكن البريطانيون مستعمرين للأرض التاريخية لليهود، بل لفلسطين (بما في ذلك يهودها الفلسطينيون الذين لم يكونوا جزءًا من الصهيونية وخططها). كانت الخطط البريطانية والصهيونية المشتركة تهدف إلى تغيير المشهد الفلسطيني لفلسطين لتحويله إلى «وطن قومي» لليهود من خلال عملية هندسة اجتماعية استعمارية.

حول القضية (سالم ٢٠١٩)، يقترح هذا المقال قراءة أخرى تجاه هذين الافتراضين. يتشابه المشروع الاستعماري الإسرائيلي كثيراً مع المشاريع الاستعمارية –الاستعمارية الأخرى، ولكنه على عكسها، لا يزال بعيدًا عن أن يصبح طبيعيا. وبدلاً من ذلك، فهو مشروع استعماري–استيطاني قيد التكوين يحمل إستراتيجية واحدة ينفذها فاعلون متعددون: أحدهم هو الحركة الصهيونية كفاعل غير دولاني. والثاني هو دولة إسرائيل نفسها التي قامت بمتابعة المشاريع الاستعمارية الاستيطانية داخل إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وفي المناطق الفلسطينية الأخرى التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ ، وذلك بالتنسيق / التعاون مع المنظمات الاستيطانية الاستعمارية غير الدولانية كحركة غوش ايمونيم مثلا. تهدف هذه المقالة إلى المساهمة في فهم ماهية الحاضر الاستعماري الاستيطاني في إسرائيل، وما يمكن أن تكون احتمالات مستقبله.

بالنسبة إلى فيراسيني، لا يوجد شيء اسمه «دولة استيطانية استعمارية» (فيراسيني، ٢٠١٣، ب). ما يحدث أن الدولة التي تنبثق من «مشروع استعماري–استعماري» تصبح دولة عادية بمجرد نجاحها في إقامة دولتها وأصلنة مستوطنيها. وعلى عكس باتريك وولف الذي اعتبر «المشروع الاستعماري الاستيطاني هو بنية وليس مجرد حدث» (وولف، ٢٠٠٦)، يعتقد فيراسيني أن الحاضر الاستعماري لا يمكن أن يكون أكثر من مجتمع استيطاني يتم فيه أصلنة المستوطنين، وهو يكتب:

«لاحظ باتريك وولف في فقرة يتم الاستشهاد بها كثيراً، أن «غزو المستوطنين هو بنية وليس حدثًا»، ومن الصحيح أيضًا أن البنية تسعى باستمرار إلى نقطة نهاية محددة» (فيراسيني، ٢٠١١، ص.٣) كما عنون فيراسيني مقالا آخر في عام ٢٠١٧ بعنوان «إنهاء الاستيطان الاستعماري: اقتل المستوطن فيه وأنقذ الرجل» (فيراسيني، ٢٠١٧)، ووفقاً لفيراسيني يتوقف المستوطن عن كونه مستوطنا بعد قيام الدولة بنجاح كنتيجة للمشروع الاستعماري الاستيطاني.

يعتقد فيراسيني أن البنية الاستعمارية للهيمنة خارجية، وبالتالي تهدف إلى «إعادة إنتاج نفسها» في حين يرمي الاستيطان–الاستعماري إلى «إبطال نفسه» من خلال التحول إلى دولة قومية جديدة عندما يصبح المستوطن مواطنًا، وحينها تنتهي العلاقة التي كانت قائمة سابقاً بين المستوطنين والسكان الأصليين (فيراسيني، ٢٠١٣، ص ٢٨). عند تطبيق هذا التمييز على المشروع الصهيوني، وجد فيراسيني أنه نجح في بناء دولة إسرائيل، ولكن كما كتب في إحدى ملاحظاته الختامية، تم وضع الفلسطينيين داخل إسرائيل تحت حكم عسكري إسرائيلي، وهو ما فهمه على أنه خطوة إلى الوراء نحو الاستعمار بدلاً من الاستعمار الاستيطاني الذي تصور أنه إنتهى بعد قيام الدولة (فيراسيني، ٢٠١٣، ص ٤٢). من ناحية أخرى، يرى أن الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧ هو وضع استعماري (وليس استعمارياً استيطانياً) (فيراسيني، ٢٠١٣، ص ٤٢). وبناءً على ذلك، تُطرح الأسئلة التالية: هل تم الانتهاء من المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في دفعة واحدة أم أنه مشروع قيد التقدم في مراحل متعددة؟ كيف يمكن للمرء أن يفهم آليات هذا المشروع داخل أراضي ١٩٤٨/ وفي أراضي ١٩٦٧؟ أين تتقارب هذه الآليات وأين تختلف في الحالتين؟ لماذا يعتبر مفهوم الدولة الاستعمارية الاستيطانية في خدمة المشروع الاستعماري اقتراحًا مرفوضًا من قبل فيراسيني؟ كم من الوقت يستغرق المشروع الاستعماري الاستيطاني حتى ينجح ويبطل نفسه؟ ما هي علامات ومعايير هذا الإبطال؟ متى يصبح المستعمرون المستوطنون أصليين؟ ما هو دور ووزن السكان الأصليين ومقاومتهم وكفاحهم المعلن والصامت في العملية؟ وأخيراً، ما هو «الحاضر الاستعماري» في حالة إسرائيل مقارنة بالحاضر الاستعماري للحالات الاستعمارية

بعد عام ١٩٤٨، مضت إسرائيل عمليا في «الاستئصال من خلال الإدماج الشكلي والجزئي» للفلسطينيين كمواطنين إسرائيليين أفراد محرومين من الاعتراف بأي حقوق جماعية. اعتبرتهم إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية في دولة يهودية، بينما تركتهم تحت حكم عسكري حتى عام ١٩٦٦، خاضعين لمصادرة الأراضي وفق قانون فرض عليهم.

الاستيطانية الأخرى؟

تحاول هذه المقالة التحقق من هذه الأسئلة وستقترح مخططاً نظرياً للدولة الاستيطانية الاستعمارية..

نتائج الاستعمار الاستيطاني الصهيوني قبل ١٩٤٨

لم تكن حرب إنهاء الاستعمار هي التي خلقت «إسرائيل ما بعد الاستعمارية» ومجتمعها الحديث في فلسطين بعد فترة من «النضال الوطني» كما يدعي أنصارها (آيزنشتات، ١٩٦٧ . ص. ١–٦، ورام، ٢٠٠٢). كانت ما يسمى بـ «حرب استقلال إسرائيل» ثورة مستوطنين مستعمرين تمردوا ضد الانتداب البريطاني، وقاموا بإجلاء الشعب الفلسطيني الأصلي الذي سكن البلاد منذ عهود. لم يكن البريطانيون مستعمرين للأرض التاريخية لليهود، بل لفلسطين (بما في ذلك يهودها الفلسطينيون الذين لم يكونوا جزءًا من الصهيونية وخططها). كانت الخطط البريطانية والصهيونية المشتركة تهدف إلى تغيير المشهد الفلسطيني لفلسطين لتحويله إلى «وطن قومي» لليهود من خلال عملية هندسة اجتماعية استعمارية. وعد إعلان بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وتعاون الانتداب البريطاني مع الحركة الصهيونية لتنفيذ الإعلان وذلك حتى النصف الثاني من الأربعينيات عندما شعرت المنظمات الصهيونية أنها لم تعد بحاجة إلى بريطانيا كدولة أُمّ لمشروعها بعد ذلك الحين.

واصلت الدولة الإسرائيلية التي تأسست في أيار ١٩٤٨ الممارسات الاستعمارية الاستيطانية على حساب الشعب الفلسطيني الأصلي. تم إجلاء غالبية الفلسطينيين؛ بقيت أقلية من ١٥٠ ألفا داخل إسرائيل وطرد ما بين ٧٥٠ إلى ٩٠٠ ألف نسمة إلى خارج فلسطين من قبل العصابات الصهيونية. إضافة إلى ذلك خضعت الأجزاء المتبقية من فلسطين للحكمين الأردني والمصري في الضفة الغربية وغزة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧. كل هذه الأجزاء لم تغير هويتها الفلسطينية، حافظت على روايتها، وبالتالي بقي الصدام بين السكان الأصليين والمستوطنين المستعمرين على حسابهم قائما بعكس ما ذهب إليه فيراسيني. وبالتالي اعترف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٣ لعام ١٩٤٩ بإسرائيل في عضوية الأمم المتحدة بشرط تنفيذ قرار الأمم المتحدة ١٨١ لعام ١٩٤٧ (خطة التقسيم لدولتين إسرائيل وفلسطين على أرض فلسطين التاريخية)، والقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨. القرار الأول سيقلص حجم إسرائيل إلى أصغر من المساحة التي قامت عليها عام ١٩٤٨، والثاني يعالج حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. لا يزال قرارا الأمم المتحدة هذين غير مطبقين حتى الآن، ويمثلان السبب الأول لعدم اعتبار إسرائيل مشروعا استيطانيا استعماريا منتهيا حيث لا تزال تستولي على أراض لا تنتمي إليها بموجب القرار ١٨١، ولا تسمح بعودة لاجئي ١٩٤٨ بموجب القرار ١٩٤. علاوة على ذلك، لم تحصل على اعتراف اللاجئين الفلسطينيين بشرعيتها. بل على العكس من ذلك، ما زال هؤلاء اللاجئون أنفسهم يسعون إلى إعمال حقهم في العودة بعد أن «استأصلتهم هذه الدولة ديموغرافيًا» (روحانا وصباغ، ٢٠١٥).

بعد عام ١٩٤٨، مضت إسرائيل عمليا في «الاستئصال من خلال الإدماج الشكلي والجزئي» للفلسطينيين كمواطنين إسرائيليين أفراد محرومين من الاعتراف بأي حقوق جماعية. اعتبرتهم إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية في دولة يهودية، بينما تركتهم تحت حكم عسكري حتى عام ١٩٦٦، خاضعين لمصادرة الأراضي وفق قانون فرض عليهم، وعدم الاعتراف والتمييز على جميع المستويات (جريس، ١٩٧٣). هذا الوضع الموصوف بـ «الاستعمار الداخلي» (زريق، ١٩٧٩) ساد أيضًا بعد عام ١٩٦٦، وظهر سافرا في خطة ١٩٧٦ لتهويد الجليل، والإخلاء المستمر لبدو النقب من أماكن إقامتهم. في هذا المقال، يتم تقديم مفهوم «الاستعمار الداخلي» على أنه الممارسات

انتقلت الدولة الإسرائيلية من الاعتماد على بريطانيا كدولة أم إلى الاعتماد على الولايات المتحدة كبديل، وفي غضون ذلك، قامت الحركة المسيانية في الولايات المتحدة بدعم المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي .وساعدت إسرائيل على التوسع في الضفة الغربية في محاولة لضم كامل مساحتها. وأظهر بحث جديد أن هنالك ٦٠ ألف مستوطن من أصل أميركي في الضفة الغربية.

الاستعمارية الاستيطانية المستخدمة داخليًا مثل نزع ملكية وتشريد «بقايا» السكان الأصليين داخل البلاد، واستبدالهم بالمستوطنين الاستعماريين الصهاينة.

يتم التمثيل في البنية السياسية للاستعمار الداخلي جزئيًا من خلال ما وصفه فان دن بيرغ بديمقراطية الأسياد (Herrenvolk Democracy) تشمل الديمقراطية للمستوطنين من جهة والممارسات الاستعمارية الاستيطانية إلى جانب الفصل العنصري والتمييز ضد السكان الأصليين من جهة أخرى على طريقة العلاقة بين الأسياد والأتباع (فان دن بيرغ، ١٩٨١). ومع ذلك، يبدو أن مفهوم الاستعمار الداخلي يتوافق أكثر مع مصطلح «ديمقراطية المستوطنين» الذي صاغه مايكل مان. حسب مان، فإن الديمقراطية لا تنطبق في هذه الحالة إلا على المستوطنين. والأكثر إثارة للاهتمام هو أن مان يشرح في كتابه «الجانب المظلم من الديمقراطية» أنه كلما كانت ممارسة ديمقراطية المستوطنين أكثر عمقًا بينهم، كلما أصبحت أكثر إجرامًا في مواجهة السكان الأصليين» (مان، ٢٠٠٤، ص.٣). في إسرائيل هنالك «ديمقراطية يهودية استيطانية»، وبالتالي فهي تستبعد غير اليهود وتقوض حقوقهم المدنية والسياسية – بالإضافة إلى اعتبارهم أعداء داخليين واستمرار الاستيلاء على ملكية أراضيهم وممارسة التطهير العرقي ضدهم. وبهذا المعنى، فإن «ديمقراطية المستوطنين» تتخطى ديمقراطية الأسياد (هيرن فولك).

تشمل ديمقراطية المستوطنين التمييز أيضًا، ولكن كوسيلة لتقويض قدرة الأصليين على مقاومة الاستعمار الداخلي. يحاول الأصليون هنا السعي لإدخال تحسينات على حقوقهم، فلا يمكنهم – بأي حال من الأحوال – تحدي حقوق الإثنية المسيطرة، والمعروفة على أنها إثنوقراطية في خدمة الإثنية السائدة (بوتنشتون، ١٩٩٣). وتكون هذه في أفضل أحوالها «إثنوقراطية منفتحة» أو «ديمقراطية إثنية» توفر الفرص لـ «بقايا الشعب الأصلي» لتحسين وضع حقوقهم المدنية كما إدعى يفتاحئيل وسموحة (يفتاحئيل، ٢٠١٢، سموحة ١٩٩٧)، ومع ذلك، لا يزال هذا التحسن مشكوكًا فيه، حيث يتم توجيه الهيكل العنصري لإسرائيل لخدمة المنتصر.

في الواقع كان على الإسرائيليين أن يظهروا في العقود السابقة على أنهم يهود و «ديمقراطيون» في الوقت نفسه. ومع ذلك، تم قلب هذه الصورة في ظل حكومة نتنياهو اليمينية في عام ٢٠١٥، والتي ركزت بشكل أكبر على «اليهودية» بدلاً من «ديمقراطية» الدولة. لذلك، تجاوز قانون القومية لعام ٢٠١٨ إعلان الاستقلال بالإشارة فقط إلى اليهودية دون أي ذكر للديمقراطية أو الحقوق المتساوية وخفض مكانة اللغة العربية التي كانت اللغة الرسمية الثانية لإسرائيل قبل قانون القومية (بشارة، ٢٠١٨، زحالقة، ٢٠١٨). ونتيجة لهذه الممارسات، خلقت إسرائيل نوعين من اللاجئين الفلسطينيين: أولئك الذين نزحوا خارجها؛ أي اللاجئون الفلسطينيون الذين ما زالوا يسعون للحصول على حقهم في العودة من جهة، والمرحلون داخلها. كما تم خلق «عرب إسرائيل»، الذين لا يشعرون أنهم جزء من النظام الإسرائيلي، لكنهم يسعون إلى حقهم في تقرير المصير على وطنهم المسروق.

مقابل ذلك تواصل إسرائيل استيراد مهاجرين [يهود] جدد لتوطينهم على أرض الفلسطينيين (بما في ذلك في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧)؛ وهذا يطرح سؤالاً حاسماً عما إذا كان هؤلاء مهاجرين أم مستوطنين مستعمرين.

الجانب الاستيطاني الاستعماري هو السمة المشتركة في جميع الحالات العالمية المعنية. في الوقت نفسه، هناك اختلافات، حيث شهدت حالات الاستيطان الاستعمارية الأخرى في أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأميركية، القضاء على السكان الأصليين. أما في حالة إسرائيل، فلا يزال السكان الأصليون في فلسطين يقاتلون من أجل استقلالهم ودولتهم

عندما يتعلق الأمر بفاعلي المشروع الاستيطاني الاستعماري في الضفة الغربية، تدير دولة إسرائيل هذا المشروع مباشرة وبهذه الطريقة، واصلت مسار الفاعلين غير الدولانيين الصهاينة الذين أسسوا إسرائيل في عام ١٩٤٨. من جهة أخرى أنشأت إسرائيل ودعمت جهات فاعلة غير دولانية جديدة بعد عام ١٩٦٧ مثل غوش إيمونيم، والحركة لكامل أرض إسرائيل.

الكاملة. وفي الواقع، تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٥ كمنظمة للاجئين الذين يكافحون من أجل حق العودة. هذه المقاومة نفسها تمنع حدوث الشرط الذي اقترحته فيراسيني لإكمال المشروع الاستعماري الاستيطاني؛ أي إنهاء الاستقلالية الذاتية للشعب الأصلي. ويتصل الشرطان الآخران لفيراسيني بالتحرر «من الإشراف والمراقبة الخارجية، وإنشاء الأشكال السياسية والثقافية السيادية المحلية... وترويض المشهد الذي كان يُنظر إليه ذات مرة على أنه غريب» (فيراسيني، ٢٠١٣، ص ٢٨). ومن بين هذه الشروط، يبدو أن الشرط الثالث تحقق جزئياً في وسط إسرائيل (منطقة غوش دان).

فيما يتعلق بالشرط الثاني، انتقلت الدولة الإسرائيلية من الاعتماد على بريطانيا كدولة أم إلى الاعتماد على الولايات المتحدة كبديل، وفي غضون ذلك، قامت الحركة المسيانية في الولايات المتحدة بدعم المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي وساعدت إسرائيل على التوسع في الضفة الغربية في محاولة لضم كامل مساحتها. وأظهر بحث جديد أن هنالك ٦٠ ألف مستوطن من أصل أميركي في الضفة الغربية (هيرستشهورن ٢٠١٧).

ومع ذلك، فإن المفتاح هنا يتعلق بعلاقة المشروع الاستعماري الاستيطاني بالسكان الأصليين. لن تتم تسوية شرعية المشروع الاستعماري الاستيطاني حتى يتم حل التناقضات المتعلقة بهذه القضية (حماد، ١٩٨٤، ص ٨٩–٩٠). وأضاف زريق أن ذلك يتطلب من إسرائيل الاعتراف بالظلم التاريخي المرتكب، والتخلي عن الامتيازات لليهود، والاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية، بما في ذلك عودة اللاجئين الفلسطينيين. وأضاف أنه سيتعين عليها أيضًا إيقاف مصادرة الأراضي وإعادة الأراضي إلى أصحابها مع الاعتراف بحقوق المرحلين داخليًا والقرى غير المعترف بها. كما يجب عليها التوقف عن استيراد مستوطنين إضافيين من الخارج للإقامة في الأراضي الفلسطينية (زريق، ٢٠١٦). كما أكد ممداني (ممداني، ١٩٩٨) على أن الاعتراف بحقوق المواطنة والحقوق الأصلية أمر ضروري لجميع الإثنيات.

بما أن هذه الشروط لم تتحقق، كانت النتيجة استمرار إسرائيل ككيان استعماري–استعماري بعد عام ١٩٤٨. وفقًا للشروط المذكورة أعلاه، لن يتم أصلنة المستوطنين الإسرائيليين. لذا قام فيراسيني بتعديل شروطه في عام ٢٠١٥، قائلاً: «لا يمكن تأصلن المستوطنين الاستعماريين. ومع ذلك، يمكنهم الاستمرار في محاولة أن يصبحوا أصليين.» (Veracini, 2015: p.270)

بعد ١٩٦٧: مرحلة لما بعد النزاع أم استكمال المشروع الاستيطاني الاستعماري؟

بعد اتفاقيات أوسلو لعام ١٩٩٣، تعامل خبراء تسوية النزاع والمانحون مع الوضع في فلسطين على أنه دخل حقبة ما بعد النزاع، وقفزوا بذلك عن مرحلة إنهاء الاحتلال (حنفي وطبر، ٢٠٠٦، ص ١٣–١٤). وبعد حرب ١٩٦٧، تم إلنظر إلى دولة إسرائيل بموجب قرارات الأمم المتحدة باعتبارها «محتلة» خارج حدودها لعام ١٩٤٨، وكأن حسابات ١٩٤٨ قد تمت تسويتها بالفعل، وكأنها ليست كيانا استيطانيا استعماريا في حالة توسع.

قدم علماء الاستعمار الاستيطاني مثل باتريك وولف مشروع إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ على أنه مشروع استيطاني استعماري، وفي المقابل طوّر بعض علماء الدراسات الاستعمارية الاستيطانية الآخرين آراء أخرى، تستند أساسًا إلى تطورات التسعينيات. كتب فيراسيني:

«ما هو أمام أعيننا ليس حالة صراع؛ إنها مرحلة ما بعد الاستعمار (نادرا ما تكون مرحلة ما بعد النزاع سلمية). تم حل الصراع من أجل فلسطين الكبرى في عام ١٩٤٨ وطويت صفحته في عام ١٩٦٧ « (فيراسيني، ٢٠١٥، ص ٢٦٨).

توصل فيراسيني إلى هذا الاستنتاج نظرًا لاعتقاده أن إغلاق

عام ١٩٩٢ «كان مُصنّعًا هائلاً» للفلسطينيين «(فيراسيني، ٢٠١٣، ص ٤٢)، ولكنه أيضًا يتصل بأفكار «ما بعد النزاع «و «ما بعد الاستعمار» كمرحلة تحل بعد الاستعمار والاستعمار الاستيطاني أيضًا. ربما تبع فيراسيني هنا التفكير القائل إن المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي قد تم إصلاحه في فترة أوسلو ليصبح حول «الانفصال» كما اقترح يفتاحيل وجوردون اللذان ادعى الأول بينهما أن الاستعمار الاستيطاني توقف بعد أوسلو وتم استبداله بـ «زحف الفصل العنصري» (يفتاحيل، ٢٠١٢، ب)، وأشار الثاني إلى أنه بحلول منتصف التسعينيات، حل «الفصل العنصري» محل «الاستعمار الاستيطاني» لأن إسرائيل تخلت عن جهودها لإدارة الحياة اليومية للفلسطينيين (جوردون، ٢٠١٢: ص. ٢٩١ – ٢٩٢). مقابل ذلك يعتبر يفتاحيل وجوردون الوجود الإسرائيلي في منطقة ما بعد ١٩٦٧ استيطانياً استعماريا خلال العقود الثلاثة الأولى. يدعم فيراسيني فكرة الإنتقال إلى الفصل العنصري بعد ١٩٩٢ في مقالته، ولكنه، في مقابل جوردون ويفتاحيل، لا يرى «فلسطين الكبرى» سواء للإسرائيليين أو الفلسطينيين، وبالتالي فهو يرى وجود حالة احتلال حربي لا حالة استيطان استعماري في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٣ .

يتضمن هذا التقدير خطأً قاتلاً: فمن ناحية، اختارت إسرائيل مسار نقل المدن الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية إلى السلطة الفلسطينية (ثم إلى حماس في غزة)، ومن ناحية أخرى، احتفظت بالأراضي في يديها بما في ذلك القدس الشرقية والمنطقة ج التي تتكون من ثلثي الضفة الغربية. يعتبر التخلي عن المسؤولية عن السكان مع الحفاظ على السيطرة على الأرض أمرًا محوريًا في المشروع الاستيطانيّ الاستعماري. ويأتي ذلك أيضًا مع خطط لنمو متواصل لعدد المستوطنين بشكل كبير في الضفة الغربية في غضون بضع سنوات.

وتتعلق الخطط الأخرى ذات الصلة بالحفاظ على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون حل والحفاظ على ضم القدس الشرقية وتوسيعها على حساب الضفة الغربية، والسيطرة على مصادر المياه وموارد البحر الميت، والموارد الطبيعية للضفة الغربية (مركز أريج). أبعد من ذلك، كان التوسع الاستيطاني وراء فشل عملية أوسلو في التوصل إلى اتفاق كما هو مقرر في أيار ١٩٩٩، تبعه فشل قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ في تحقيق «اتفاق الوضع الدائم». وقد تكثف التوسع الاستيطاني خاصة بعد تولي الليكود الحكم من عام ١٩٧٧ من خلال بناء المدن حتى داخل المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية (الصالح، ٢٠١١)، لاستيعاب حوالي ٦٤٧٨٣٦ مستوطنًا في نهاية عام ٢٠١٨، منهم ٤٢٧٨٠٠ في الضفة الغربية و٢٢٠٠٣٦ في القدس الشرقية (السلام الآن). تضمن ذلك أيضا إعادة نشر القوات من غزة لوضعه تحت «نظام السجون» (زحالقة، ٢٠١٧). إلى جانب ذلك، استمرت في إحاطة المدن الفلسطينية بالمستوطنات الاستعمارية. كما فرضت قيوداً على حرية التنقل داخل كل محافظة فلسطينية، ومن محافظة إلى أخرى. وصف عزمي بشارة هذا الوضع بـ «الفصل العنصري الاستعماري» (بشارة، ٢٠٠٥، ص ١٩)، والذي يشمل الاستيلاء على الأرض، ويجعل حياة الناس مروعة ولا تحتمل في الوقت نفسه. إلى جانب هذين الجانبين من الهيمنة التي حددها بشارة، هناك ثالث هو الاحتلال الحربي الذي يحكم بالأوامر العسكرية لتعزيز التوسع الاستيطاني. وقد كتبت هنيدة غانم عن المكونات الثلاثية للهيمنة: الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري والاحتلال الحربي (غانم، ٢٠١٨). بالإضافة إلى هذه المكونات الثلاثة، هناك عنصر الاستعمار الجديد للسيطرة على السوق الفلسطينية الذي يُسّره بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤، إلى جانب ما أسميه تعزيز «الاقتصاد السياسي الاستيطاني–الاستعماري» للمستوطنات الاستعمارية، كما تمت إضافة إنشاء السلطة الفلسطينية كمظهر زائف للاستقلال ولحالة ما بعد نزاع.

السلطة والفصل ليسا «مصنعي الفلسطينيين» كما يدعي فيراسيني، حيث أن الهوية الفلسطينية تعود إلى العهد العثماني (الخالدي، ١٩٩٨، كيمرلنج وميجدال، ١٩٩٨). الهوية الفلسطينية، منفصلة عن الهوية العربية، وقد تم تعزيزها أيضا من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات من القرن الماضي. وعلى العكس من ذلك، فإن إنشاء السلطة الفلسطينية على جزء محدود من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ عزز تفتيت الهوية الفلسطينية من قبل إسرائيل.

عندما يتعلق الأمر بفاعلي المشروع الاستيطاني الاستعماري

التوسع الاستيطاني: وقائع عنيفة. (أ.ف.ب)

أنشأت إسرائيل نظامًا واحدًا يشمل جميع الفلسطينيين من النهر إلى البحر: نظام يعزلهم عن أراضيهم، إلى جانب نزع الملكية والاجتثاث والترحيل في النقب والجليل والضفة الغربية والقدس الشرقية أيضًا. وفي الوقت نفسه، قامت إسرائيل بتجزئة الفلسطينيين لتسهيل السيطرة عليهم من جهة، ومنع ظهور إستراتيجية فلسطينية مشتركة من جهة أخرى.

في الضفة الغربية، تدير دولة إسرائيل هذا المشروع مباشرة وبهذه الطريقة، واصلت دولة إسرائيل مسار الفاعلين غير الدولانيين الصهاينة الذين أسسوا إسرائيل في عام ١٩٤٨. من جهة أخرى أنشأت إسرائيل ودعمت جهات فاعلة غير دولانية جديدة في المشروع الاستعماري للمستوطنين بعد عام ١٩٦٧ مثل غوش إيمونيم، والحركة لكامل أرض إسرائيل التي نشأت بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة. لذلك، لم تكن هناك حاجة إلى «بلد أم» خارجي لمثل هذا المشروع، كما كان الحال في فترة ما قبل عام ١٩٤٨. شجعت الحكومة المنظمات الاستعمارية الاستيطانية مثل مجلس يشع – الجاليات اليهودية في يهودا السامرة وغوش قطيف، لتلقي المساعدة من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية ومنظماتهم المترابطة لتعزيز المشروع الاستعماري الاستيطاني. ويتم تأمين الأموال الأخرى من قبل المليارديرات اليهود مثل ايرفينغ موسكوفيتش وغيرهم، ومن الصناديق المسيانية في الولايات المتحدة وأوروبا.. إسرائيل، كدولة استعمارية استيطانية هي المحرك الرئيسي وراء المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي تديره كمواصلة للمشروع الاستعماري الاستعماري الصهيوني وليست أمًا له، لذلك، من غير المحتمل أن يحدث صراع بين هذا المشروع وإسرائيل كما كان الحال بين المشروع الاستعماري الصهيوني الاستعماري لما قبل عام ١٩٤٨ وبلده الأم بريطانيا.

من ناحية أخرى، لا تزال إسرائيل ككيان استيطاني – استعماري في طور التكوين، بحاجة إلى بلد أم لحمايتها ودعمها ضد التهديدات القادمة من السكان الأصليين والدول المجاورة. علاوة على ذلك، تحتاج إسرائيل إلى بلد أم لمنحها نوعًا من الشرعية الدولية في غياب الاعتراف الدولي الكامل بها، وتلعب الولايات المتحدة دور الدولة الأم لإسرائيل من خلال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي، وكذلك المشاركة من خلال مساعدة الدولة الإسرائيلية في مشروع الاستعمار الاستعماري في الأراضي المحتلة.

وكانت إعادة الانتشار الإسرائيلي من جانب واحد من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥ وتفكيك المستوطنات الاستعمارية من كل من جنين وغزة من الإجراءات التي استخدمها المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني لإعادة توزيع وتركيز ألاستيطان الاستعماري على مرتفعات الجولان والقدس الشرقية وداخل إسرائيل كما صرح آرييل شارون في حينه (مواسي، ٢٠١٤، ص ١٥٠–١٥٦). ومن جهة أخرى فإن الانسحاب من غزة لم يؤد إلى استقلالها، لأنها لا تزال تحت الحصار من الخارج، وتفكيك المستوطنات من جنين لم يعفها من الاحتلال العسكري. وهناك اليوم أيضًا دعوات لإعادة احتلال غزة وإعادة بناء المستوطنات الاستعمارية في جنين

في أحد مقالاته، يشير فيراسيني (٢٠١٣ أ) إلى بعض علامات فشل المشروع الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية. إحدى هذه العلامات تتعلق بعدم اندماج المستوطنين في الضفة الغربية (عملية التأصلن). بخصوص هذه النقطة، يجب القول إن فكرة الصهيونية ليست دمج المستوطنين مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، بل ضمهم مع الأرض التي استحوذوا عليها إلى إسرائيل باعتبارها جزءا من « أرض إسرائيل الكاملة» كما جاء في قانون القومية، وهكذا سيتكرر ضم القدس الشرقية لإسرائيل عام ١٩٦٧ . من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١، أطلقت إسرائيل الأمرين العسكريين ٧٨٣ و ٨٩٢، وبذلك وصلت نسبة الأراضي التي ضمت إلى إسرائيل إلى ٤٢٪، لا تشمل مناطق النفوذ كما يطلق عليها على سبيل المثال، حيث يصل تأثير معاليه أدوميم (القريبة من القدس) إلى البحر الميت مثلا. في عام ١٩٨٤، اتبعت إسرائيل مراجعة قوانين الطوارئ بطريقة تسمح بتطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية دون الحاجة إلى تغيير القوانين واحدا تلو الآخر (هاندل، ٢٠١٢، ص. ٧٣١–٧٣٤).

سمح هذا التعديل بمساواة المستوطنين المستعمرين مع المواطنين الإسرائيليين الآخرين في إسرائيل. في وقت لاحق، ارتبطت جامعة آرييل بمؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، وحدث الشيء نفسه فيما يتعلق بالمجالس البلدية للمستوطنين. إلى جانب الضم إلى إسرائيل، هنالك إجراءات أخرى موازية بهدف فرض المستوطنين باعتبارهم السكان الأصليون بالقوة. تشمل هذه الإجراءات إزالة لافتات الطرق التي تشير إلى المواقع الفلسطينية، واستخدام مفهوم [قانوني] جديد هو «السكان المحليون»، لفرض المستوطنين وتلفيق حقوق لهم في الضفة الغربية، كما حدث مع المحكمة العليا قرار ٢٤ أيار ٢٠١٨ بشأن الخان الأحمر، من ناحية أخرى، حرمت الدولة الفلسطينيين من الجنسية وقسمتهم بطريقة تسهل الضم الفعلي لكل منطقة ج الممثلة لثلثي الضفة الغربية وتتوج لاحقا بضم قانوني.

يتعلق الفشل الآخر في رأي فيراسيني بتراجع الهجرة إلى إسرائيل، فقد رأى فيراسيني هذا التراجع على أنه قد يمنع تهويد مناطق ما بعد عام ١٩٦٧ ، ومع ذلك، بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية حوالي ٦٤٧٨٣٦ مستوطنا في نهاية عام ٢٠١٨، وفقًا لتقديرات من منظمة السلام الآن المذكورة سابقًا، وفي الضفة الغربية فقط (بدون القدس الشرقية)، بلغ النمو الطبيعي للمستوطنين ٣,٩٪ في عام ٢٠١٦، وهو ما يُترجم إلى ١٥٧٦٥ مقيمًا جديدًا كل عام (دلوني، ٢٠١٧). تعني هذه الأرقام أنه في غضون ٢٠ عامًا تقريبًا، بالاعتماد فقط على النمو الطبيعي، سيكون المستوطنون مليون دون إضافة الزيادة في عدد سكان مستوطني القدس الشرقية. هذا، وتوجد أغلبية يهودية بالفعل في المنطقة «ج» من الضفة الغربية (٤٢٧،٨٠٠ مستوطن وفقًا لمنظمة السلام الآن مقابل حوالي ٣٠٠،٠٠٠ فلسطيني كانوا يعيشون فيها بحلول نهاية عام ٢٠١٨

المشترك بين ١٩٤٨ و١٩٦٧

تسير عملية الضم الجاري للمنطقة «ج» لإسرائيل قدماً، بينما هناك صمت حول مصير المنطقتين «أ» و «ب»، وكان هنالك الكثير من الدعوات لاعتبار غزة دولة فلسطينية مع محاولات إقناع مصر بإضافة أجزاء من سيناء إلى مساحتها الصغيرة (بن أرييه، ٢٠٠٥)، وهو ما رفضته مصر. أو لمجرد نقل فلسطيني غزة إلى الخارج إذا لم يتحقق «الهدوء» تجاه إسرائيل، كما أعلن نتنياهو في آب ٢٠١٩ أثناء زيارته لأوكرانيا (نتنياهو، ٢٠١٩)

يستمر منطق الإستئصال كميزة قياسية بين ما قبل / ما بعد عام ١٩٤٨ وفترة ما بعد عام ١٩٦٧ . وقد تم التعبير عن منطق الإستئصال بالطرد والمجازر والحرمان من الجنسية والتمييز بجميع الوسائل. بخلاف هذه الإجراءات، لا يتضمن المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني السماح بالزيجات المختلطة، ويرتبط السبب بالهدف الإسرائيلي للحفاظ على «نقاء الدم اليهودي» المستخدم أيضًا في تعريف من هو اليهودي.

أنشأت إسرائيل نظامًا واحدًا يشمل جميع الفلسطينيين من النهر إلى البحر: نظام يعزلهم عن أراضيهم، إلى جانب نزع الملكية والاجتثاث والترحيل في النقب والجليل والضفة الغربية والقدس الشرقية أيضًا. وفي الوقت نفسه، قامت إسرائيل بتجزئة الفلسطينيين لتسهيل السيطرة عليهم من جهة، ومنع ظهور إستراتيجية فلسطينية مشتركة من جهة أخرى.

في مناطق عام ١٩٦٧ ، تم دمج نموذج الهيمنة الموصوف أيضًا مع نظام لترتيبات الإقامة المؤقتة وذلك بعكس الطابع الدائم الذي يميز المواطنة، على أسس جغرافية وسياسية. شمل ذلك نظام الإغلاق لعام ١٩٩٣؛ الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبينهما وبين القدس الشرقية. وتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و (ب) و (ج) مع أنظمة مختلفة لكل منطقة، وتقسيم الخليل إلى خ ١ و خ ٢ تم دمجها أيضًا مع ترتيبات مختلفة للمواطنة. اعتبر فلسطينيو القدس الشرقية «مواطنين أردنيين مقيمين في إسرائيل» (سالم، ٢٠١٨). وكان فلسطينيو الضفة الغربية قبل أوسلو يعتبرون «مواطنين أردنيين يقيمون في المناطق التي تديرها إسرائيل»، وبعد أوسلو عرفوا كما الغزيين أيضا على أنهم «سكان فلسطينيون في مناطق متنازع عليها» (سالم، ١٩٩٨). وبعد صدور قانون القومية أصبحوا يعتبرون كغرباء يعيشون في أرض إسرائيل فيما تقتصر حقوقهم على الحقوق الفردية. خلقت هذه الترتيبات المختلفة للمواطنة / الإقامة نوعًا من «الأقلمة» بحيث نشأت أجندة محلية لكل مكان، لكل منها أن يكافح من أجلها بشكل منفصل. في الوقت نفسه، بقي اللاجئون في الخارج بدون حل.

ما هي الاحتمالات الناشئة عن هذا الوضع؟ تقدم الحكومة الإسرائيلية طريقتين للقضاء على فلسطينية المنطقة «ج» في الضفة الغربية للفلسطينيين. إحداهما هي تهجير فلسطينيي هذه المناطق لإنشاء مجتمع يهودي خالص هناك وضمه إلى إسرائيل (Booth, 2016). وثانيًا، القضاء على

على ضوء التجارب الدولية، يمكن القول إن المشروع الاستعماري الاستيطاني الناجح يمر بمرحلتين رئيسيتين. الأولى هي عندما يكون المشروع قيد التنفيذ، والثانية عندما يصبح المشروع دولة استيطانية استعمارية. انهارت بعض الدول الاستيطانية الاستعمارية الناشئة في مرحلة لاحقة مثل جنوب أفريقيا، وتم الحفاظ على أخريات مثل الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وأستراليا.

هويتهم الفلسطينية من خلال «منح» الجنسية الإسرائيلية، وبالتالي تأكيد ضم الضفة الغربية (جليك، ٢٠١٤)، كما اعتمد الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين والوزيرة تسيبي حوتوبيلي الاقتراح الأخير.. إلى جانبهم، هناك آخرون يدعون لتوسيع حدود القدس بإضافة معالي أدوميم وغوش عتصيون إلى حدودها البلدية (Pileggi, 2017). مقترحات أخرى قدمها المستوطنون واليمينيون تدعو إلى نقل كامل للفلسطينيين إلى خارج فلسطين. على سبيل المثال، دعا حزب زهوت بقيادة موشيه فيجلين إلى تغيير وضع الفلسطينيين داخل إسرائيل من خلال منحهم فقط حقوق الإقامة المشروطة بخدمتهم في الجيش وإظهار الولاء للدولة. كما يطالب الحزب بفرض السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف في القدس (الموقع الإلكتروني لحزب زيهوت).

إعادة التنظير حول «الدولة الاستيطانية الاستعمارية»

تُعرّف الدولة عادة بأنها هيكل لحكم الشعب الذي يعيش على أراض معينة ؛ حيث الشعب يخلق دولته في هذه الحالة. لا ينطبق التعريف العام للدولة على الدول الاستيطانية الاستعمارية. في هذه الحالات، تنتج الدولة أمة من المستعمرين المستوطنين على حساب القضاء على الشعب الأصلي. الدولة التي تم إنشاؤها هي ممثل الإثنوس بدلاً من الديموس كما أكد مايكل مان في كتابه المذكور سابقًا. على ضوء التجارب الدولية، يمكن القول إن المشروع الاستعماري الاستيطاني الناجح يمر بمرحلتين رئيسيتين. الأولى هي عندما يكون المشروع قيد التنفيذ، والثانية عندما يصبح المشروع دولة استيطانية استعمارية. انهارت بعض الدول الاستيطانية الاستعمارية الناشئة في مرحلة لاحقة مثل جنوب أفريقيا، وتم الحفاظ على أخريات مثل الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وأستراليا. وتعتبر الولايات المتحدة «إمبراطورية المستوطنين» كما وصفها الباحث عزيز رنا (Rana, 2014)

الفئة الثالثة ما زالت بدون شرعية ولا إعتراف كامل من الشعب الأصلي والدول المحيطة بها مثل إسرائيل بما هي دولة استيطانية استعمارية في طور التوسع حيث لا توجد حدود محددة لها في دستور مقنن، ولديها اعتراف مشروط من الأمم المتحدة. تشابه إسرائيل بذلك الولايات المتحدة التي أعلنت استقلال مستوطنيها في عام ١٧٧٦ ، ثم استمرت كدولة استيطانية استعمارية في التوسع في وقت لاحق على مدى عقود حتى استقرت، بما في ذلك التوسع الأهم الذي تم من ١٨٤٠ إلى ١٨٤٨ نتيجة حروب الولايات المتحدة مع المكسيك.

ويمكن القول بصورة واثقة إنه لا توجد سوى دراسات نادرة في المقاربة الاستيطانية الاستعمارية حول استمرار المشروع الاستعماري الاستيطاني من قبل الدول الاستيطانية الاستعمارية، فقد تم نقل المراجعات حول الحالات الناجحة المذكورة منهم إلى دراسات ما بعد الاستعمار. لهذا السبب دعت هذه الورقة إلى «تحرير» تحليل الدولة الاستيطانية الاستعمارية من الاختطاف الانفرادي من دراسات ما بعد الاستعمار وإعادة تحليلها إلى إطارها الطبيعي للمراجعة: إطار الدراسات الاستعمارية الاستيطانية.

ودعما لهذا النهج، قام العالم المصري مجدي حماد بتقسيم مراحل المشروع الاستعماري الاستيطاني إلى ثلاث مراحل؛ الأول يتعلق بإنشاء كيان اجتماعي للمستوطنين من خلال الهجرة، والثاني هو الانتقال إلى هيئة استعمارية استيطانية تلعب دورًا سياسيًا يهدف إلى إقامة دولة، ويأتي أخيرًا الثالث عن طريق إنشاء دولة استعمارية استيطانية. وأكد حماد أن هناك أربع آليات تستخدم لتنفيذ هذه المراحل: الهجرة المكثفة للمستوطنين، تليها الهيمنة المنتظمة، ثم من خلال الغزو من الداخل، تليها في النهاية إقامة دولة المستوطنين واقتلاع السكان

الأصليين (حماد، ١٩٨٤).

تقترح هذه المقالة تعريف الدولة الاستيطانية الاستعمارية على أنها مزيج من الدولة الاستيطانية الاستعمارية والدولة الاستعمارية الداخلية. الأول، بمعنى أنها تواصل جلب مستوطنين من الخارج يصورون على أنهم مهاجرون ومنحهم حقوقهم في الأراضي المحتلة من السكان الأصليين. وفي المقابل تواصل رفض حق عودة اللاجئين الأصليين إلى بلدهم الأصلي، وترفض أي عملية حيوية نحو مصالحة كاملة معهم. والثاني، من ناحية أخرى، يشير إلى ممارساتها الاستعمارية تجاه «بقايا» السكان الأصليين داخل الأراضي التي استحوذت عليها، والتي يتم التعبير عنها بمصادرة أراضيهم والأساليب الاستعمارية الأخرى. وتتمثل الخصائص الرئيسية لهذه الدولة بما يلي:

من الناحية السياسية، هي دولة توسعية دون حدود محددة دستوريًا، ودون اعتراف السكان الأصليين بتوسعها. نظامها السياسي هو «ديمقراطية استيطانية» حصرية للمستوطنين ومجرمة ضد الشعب الأصلي (مان، ٢٠٠٤)

من الناحية الاقتصادية، لديها اقتصاد سياسي استعماري استيطاني مستند للأيديولوجيا؛ بمعنى أن الاستثمارات النيوليبرالية التي تتم داخل المستوطنات الاستعمارية ستكون في خدمة التوسع الاستعماري للمستوطنين (الغازي، ٢٠١٢). بالإضافة إلى ذلك، عندما يتم تشغيل عمال فلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، فلن يُسمح بالاندماج الاجتماعي معهم (شافير، ٢٠٠٢)، فاجتماعيًا، يتم بناؤها على مفهوم الهوية الإثنية الخالصة (ألإثنوس مقابل الديموس كما رأى مايكل مان)، وعلى اندماج الدين مع القومية، وبالتالي إعطاء الأولوية للصراعات الإثنية على الانقسامات الطبقية (يفتاحيل، ٢٠١٢، وحماد، ١٩٨٤). من الناحية القانونية، هي دولة بدون دستور يحدد حدودها لذلك، فهي دولة ما فوق إقليمية تعتبر أي يهودي في جميع أنحاء العالم مؤهلاً للحصول على جنسيتها ولأن يصبح جزءًا من ديموسها.

هل ستؤدي هذه المكونات، عندما يحين الوقت، للترانسفير الجديد للفلسطينيين؟ أم هل سيتم عكس الاستعمار الاستيطاني كما حصل في الجزائر وزيمبابوي؟ في فلسطين، اتخذ إنهاء الاستعمار شكل «إنهاء الاستعمار الاسمي» كما اعتقد فيراسيني، فقد تم في عام ١٩٩٤ تأسيس سلطة فلسطينية ما بعد استعمارية على الشعب ولكن بدون سيادة على الأراضي. يعتبر فيراسيني هذه الخطوة كدليل على الوضع الاستعماري الذي «ستعيد فيه القوة الاستعمارية» استعمارها وتخلق «احتلالاً دائماً» يقوم على الفصل العنصري، ما يجعل الفلسطينيين غير مرئيين (فيراسيني، ٢٠١٣، ص ٣٣–٣٤).هناك ميزة لهذا القول في التعبير عن الفصل العنصري المستمر في أراضي ما بعد عام ١٩٦٧ .من ناحية أخرى، فقد فشل في رؤية أجزاء أخرى مثل المشروع الاستعماري الاستيطاني الحالي الساعي للحلول محل الفلسطينيين. كما أنه لا يعترف بحقيقة أن قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق إنهاء الاستعمار من خلال المفاوضات وصلت إلى منتهاها بعد الفشل المتتالي لمفاوضات «الوضع الدائم» في كامب ديفيد ٢٠٠٠، وعملية مؤتمر أنابوليس بين عباس وأولمرت ٢٠٠٧–٢٠٠٨، وتبع ذلك مبادرات ميتشل وكيري (٢٠٠٩– ٢٠١٥) كمراحل مختلفة لهذا الفشل.

خلاصة وملاحظات ختامية

هنالك طرق مختلفة لعرض المشروع الإسرائيلي قبل عام ١٩٤٨ واستمراره بعد عام ١٩٦٧ . فعلى سبيل المثال، يرى شافير تواصلا للطرق الاستعمارية الاستيطانية بين المرحلتين (شافير، ٢٠٠٢). ويفحص بشارة هاتين المرحلتين على أنهما استيطان –استعماري، ولكن أيضًا مع بعض الاختلافات، حيث بالنسبة له، لا يوجد فصل عنصري داخل إسرائيل ضد الفلسطينيين هناك، ولكن هناك تاريخ من «الاستعمار الداخلي» و «الأسرلة» (بشارة، ٢٠٠٢، ص ٥٦). وفي كتاب آخر، يذكر أنه كان هناك فصل عنصري إسرائيلي ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل في فترة الحكم العسكري الذي استمر حتى عام ١٩٦٦ (بشارة ٢٠٠٢ ب، ص ١٦٨)

يتحدث فيراسيني، من ناحية أخرى، عن التحول إلى الاحتلال بعد عام ١٩٦٧ مصحوبًا بالانفصال بعد عام ١٩٩٢ .

ينظر هذا المقال إلى هذه النسخة من فيراسيني (المقدمة أيضًا جزئيًا من قبل يفتاحئيل وجوردون) كنتيجة لفهمه الضيق لما سيترك لـ «الحاضر الاستيطاني الاستعماري» بعد أن «يبطل نفسه» عند نجاحه في إنشاء دولة كما يدعي (فيراسيني، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٧). بل على العكس، تقدم هذه المقالة مفهوم «الدولة الاستعمارية الاستيطانية» للمساهمة في توسيع «الحاضر الاستعماري الاستيطاني» وبالتالي جعل دراسات الاستيطان الاستعماري أكثر صلة.

الهوامش

- Al Khalidi, Rashid. *The Palestinian identity: The Construction of Modern National Consciousness*.Columbia University Press, 1998.
- Ben Arieh, Yehoshua. »Trilateral Land Exchange Between Israel, The Palestinian Authority and Egypt: A Solution for Promoting Peace between Israel and the PA," in Mahdi Abdul Hadi (ed) *Palestinian Israeli Impasse*. Jerusalem: PASSIA, 2005, pp. 247-271.
- Booth, William. «Israeli minister wants to annex half of West Bank — but what about the Palestinians who live there?", *The Washington Post*, 8/6/2016 https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/06/08/israeli-minister-wants-to-annex-half-of-west-bank-and-kick-out-the-palestinians/
- Butenscheon, Nils. *Politics of Ethnocracies: Strategies and Dilemmas of Ethnic Domination*. Oslo: Institute for Statsvitenskap, Department of Political Science, 1993
- Dilmoni, Yigal »Settlement is Alive and Well" *Haaretz Newspaper*, p.5. (13/3/2017)
- Eisenstadt, S. N. *Israeli Society*. New York: Basic Books, 1967.
- Glick, Caroline. *The Israel solution: A one State Plan for Peace in the Middle East*. Crown Publishing Group, 2014.
- Hanafi, Sari and Tabar,Linda. *The Palestinian Globalized Elite*. Ramallah: Muwatin, 2006.
- Hirschhorn, Sara. *City on a Hilltop: American Jews and the Israeli Settler Movement*. Harvard University Press, 2017
- Kimmerling, Baruch, and Migdal,Joel. *The Palestinian People*.Harvard University Press, 1998.
- Mamdani, Mahmoud. (1998). »When Does a Settler Become a Native? Reflections of the Colonial Roots of citizenship in Equatorial and South Africa». Citizanship Rights in Africa. https://citizenshiprightsafrica.org/wp-content/uploads/1998/05/mamdani-1998-inaugural-lecture.pdf
- Mann, Michael. *The Dark Side of Democracy*. Cambridge University Press. 2004.
- Masalha, Nur.*Palestinians in Israel: Israel the State for all its citizens and Absentees*. Al-Galil Center for Social Research, 1993.
- Netanyahu comments during his visit to Ukraine about Transferring the Gazans (20/8/2019).Retrieved from www.haaretz.com
- Pileggi Tamar and TOI Staff. »Bennett vows to pursue Ma'ale Adumim annexation this month". The Times of Israel, 1/1/2017 https://www.timesofisrael.com/bennett-vows-to-pursue-maale-adumim-annexation-in-january/
- Rana, Aziz. The Two Faces of American Freedom. Harvard University Press, 2014.
- Rouhana, Nadimand Khoury-Sabbagh, Arij." Settler Colonial Citizenship: Conceptualizing the Relationship between Israel and Its Palestinian Citizens," *Settler Colonial Studies*, Vol.5, no.3 (2015), pp. 205-225.
- Salem, Walid. »Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Israeli Settler-Colonialism, *Journal of Holy Land and Palestine Studies*, Vol.16.no.1(2018).
- Salem, Walid. *Who is Eligible to Exist? The Dynamics of Inclusion and Exclusion of Settler colonialism: The Case of Palestine* (Ph.D. Thesis),Cyprus: Near East University, 2019.
- Smooha, Sammy. »Ethnic Democracy: Israel as an Archetype, *Israeli Studies*, Vol.2, no, 2 (1997).
- Van den Berghe, Pierre.*The Ethnic Phenomenon*, New York: Elsevier, 1981.
- Veracini, Lorenzo (2011),»Introducing *Settler Colonial Studies*," Settler Colonial Studies 1, no.1 (2011).
- Veracini, Lorenzo. »The other shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation," *Journal of Palestine Studies*, vol.XLII, no.2 (Winter, 2013A) pp. 26-42.
- Veracini, Lorenzo, and Cavanagh, Edward. »Editors Statement", Settler Colonial Studies Journal, vol.3. no.1. p.1. (2013B)
- Veracini, Lorenzo. »Can Settler Colonial Studies Offer to an Interpretation of the Conflict in Israel- Palestine,» *Settler Colonial Studies*, Vo.5, no.3 (2015) Pp.268-271.
- Veracini, Lorenzo. «Decolonizing settler colonialism: Kill the Settler in Him and Save the Man," *American Indian Culture and Research Journal*, vol.41, no.1. (2017), pp.1-18.
- Wolfe, Patrick. (2006)." Settler Colonialism and the Elimination of the Native" *Journal of Genocide Research 8*, no.4, (2006) pp. 387-409.
- Yiftachel, Oren. »Between Colonization and Creeping Apartheid in Israel- Palestine,» in Na'eem Jenah, *Pretending Democracy, and Israel as an Ethnocracy*. South Africa: The Afro-Middle East Center, 2012B
- Zureik, Elia. *The Palestinians in Israel: A Study of Internal Colonialism*. London: Routledge and Kegan Paul, 1979.
- Zreik,Raef.. «When Does a Settler Become a Native (With Apologies to Mamdani)" *Constellations*, vol.23, no.3 (September 2016)

Reports

- Arij Center Reports. Retrieved from www.arij.org
- Peace Now website; Retrieved from www.peacenow.org
- Zehut Party, Retrieved from www.zehutinternational.com

المراجع العربية

- الغازي، غادي ٢٠١٢. «شركة ماتركس في بلعين: الرأسمالية الاستيطانية في الأراضي المحتلة». في حنفي، ساري وآخرين. سياسة **الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص. ٦١٩-٦٤٠.
- بشارة،عزمي. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى**، رام الله: مركز مواطن، ٢٠٠٢ أ

- بشارة، عزمي. **لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الاولى**، رام الله: مركز مواطن، ٢٠٠٢ ب
- بشارة، عزمي. من يهودية الدولة إلى شارون. رام الله: مركز مواطن، ٢٠٠٥
- بشارة، عزمي. « قانون القومية: كم مرة سيتم الإعلان عن إنشاء دولة اسرائيل»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٨/٧/٢٤

https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/2018/07/24/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%85-%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D9%81-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D9%81-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84.

- جريس، صبري. **العرب في إسرائيل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣
- جوردون، نيف. (٢٠١٢). « من الاستعمار الاستيطاني إلى الفصل: استكشاف بنية الاحتلال الاسرائيلي» في حنفي، ساري وآخرين. **سياسة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٢، ص. ٢٨٣- ٣٢٢.
- حماد، مجدي. **النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة: إسرائيل وجنوب أفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- رام، يوري. « الذاكرة والهوية: سوسيولوجيا نقاش التاريخ في اسرائيل». في انطون شلحت (محرر)، ذاكرة دولة وهوية: **دراسات نقدية حول الصهيونية وإسرائيل**. رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٢، ص:١٩-٢٤.
- زحالقة، جمال.. قانون القومية: دستور الابرتهايد الاسرائيلي. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد ٢٩، عدد ١١٦ (خريف ٢٠١٨) ص ١٥-٣٥.
- زحالقة، جمال في مقابلة تلفزيونية مع تلفزيون «إحنا» (٢٠١٧). « النظام الاسرائيلي والابرتهايد من عائلة واحدة» www.aVna.tv
- سالم، وليد.(١٩٩٨). «مشكلة اللاجئين من منظور المواطنة»، **مجلة شؤون تنموية**. مجلد٧ عدد ١و ٢، (١٩٩٨) ص:٦٥-٧٧.
- شافير، غرشون. « الأرض والعمل والسكان في المستوطنات الصهيونية». في شلحت، أنطوان (محرر). **ذاكرة، دولة وهوية**. رام الله: مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٢، ص ١٤٣-١٧٥.
- غانم، هنيدة و دكور، عازر (محرران). ٢٠١٨. **إسرائيل والأبرتهايد**. رام الله:مدار(المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، ٢٠١٨
- مواسي، حسين. « الجليل ومخططات التحول الديمغرافي». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد ٩٩، (٢٠١٤) ص: ١٥٠-١٥٦.
- هاندل، آرييل. « تأريخ زمني للاحتلال». في حنفي، ساري وآخرين. **سياسة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٢، ص. ٧١٧-٧٨٥.
- وثيقة حيفا. ٢٠٠٧. www.mada-research.org
- يفتاحئيل، أورن. **الاثنوقراطية: سياسة الأرض والهوية في إسرائيل – فلسطين**. رام الله: مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية)، ٢٠١٢.